لما أرضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد قوله
وحز تها ضده السهيل قوله ومن قبل اي من قبل ذلك وقيل
الاصل ومن قبلي فحذفنا الياء وابقيت الكسرة دليلا عليها
وعليه فلا شاهد فيه لان حذف يا المتكلم المضاف اليه
جائز كثير بدون الشروط المذكورة قوله فلا خوف عليهم
اي بالصدر من غير تنوين مع كسر آخرها فتكون عاملة
عمل ليس او مهملة وقرا يعقوب بفتح النون من غير تنوين
مع صبر آخرها فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها
شاهد ايضا او فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون عاملة
عمل ان قوله هو مذهب المبرد قال البعض نبه الشارح
جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثاني لقربه وحذف
معمول الاول لانه فضلة وهي جايزة قياسا اه وقد ينا فيه
قول الشارح سابقا الاصل فقطع الله يد ورجل من قالها
ورجل فمن قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي
ان الاصل فقطع الله يده ورجل من قالها مع انه شرط
في عاملي التنازع ان يكونا فعلين او اسمين بشبههما
والعاملان هنا ليس كذلك فتدبر قوله وذهب سيبويه
الخ لعل الحامل له على ذلك ان الحذف البين بالقرائن
اكثر مع ما فيه من التكلف بضعفه قول الشارح بتوالي
وبانتكراه فمن نوب قوله مصاهرة فليتأمل ان لم يكن تنوا
وقوله الآخر مثل او احسن من شمس العشي اذ لا يفضل
بين المتضادين بخلاف الذاتين الثانيين صفة او حالا
احسن من بحر ورحها او مطلوب مثل معشوق اليه كذا في الرضا

Copyright © King Saud University

واما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص
بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر في الثلاثة
وذلك ان تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه ايضا
بان تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ اي الى مضاف
اليه مذكور مماثل المحذوف اضيف اليه المضاف الاول
كما هو مذهب المبرد او الى مضاف اليه محذوف مماثل
المذكور اضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه
فغير المتبادر من كلامه هو الاول وعند الفراء اسماء الجهة
خصه كما قال السيوطي بالمصحبين كاليد والرجل والربع
والنصف وقبل وبعد لانهما كالشيئ الواحد فكان المضاف
العامل فيه المضاف اليه شيئ واحد فلا يرد انه لا يتوارد
عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام قوله
وهو عكس الاول اي على مذهب المبرد وتشمله عبارة
الناظم كما علم مما وجهنا به ملاحية النظم لمذهب سيبويه
قوله فصل مضاف اي من المضاف اليه بشرط ان
لا يكون غير ايمن قوله شبه فعل اي مصدرا واسم فاعل
قوله ما نصب خرج المرفوع فان الفصل به مختص
بالضرورة كما سياتي وذلك لانه متمكن في موضعه بخلاف
المنصوب فانه في نية التاخير فالفصل به كلا فصل
قوله مفعولا الخ اي غير جملة فلا يجوز اعجبني قول
عبد الله منطلق زيد المطول قال سم انظر هل يجوز
الفصل بجميع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض